وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، ١١ سبتمبر 2023

أخبار الطاقة

وزير الطاقة: المملكة عضو فاعل في كثير من المنظمات والمبادرات الدولية

الرياض

عبّر صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، وزير الطاقة عن اعتزازه بالتقدّم الكبير الذي حققه اقتصاد المملكة في إطار مجموعة العشرين (G20)، حيث تقدم ترتيبها بين دول المجموعة من المرتبة (الثامنة عشرة) إلى المرتبة (السادسة عشرة) من حيث الناتج الإجمالي المحلي، مفيدًا أن هذا التقدم يؤكّد أن التنمية في المملكة تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق هدفها في أن يُصبح الاقتصاد السعودي من بين أكبر (خمسة عشر) اقتصادًا في العالم بحلول عام رؤية المملكة 2030، منوهًا أن المملكة تحرص على تعزيز مشاركتها في قمة مجموعة العشرين وتفعيلها.

وقال سموه بمناسبة مشاركة المملكة في قمة مجموعة العشرين (G20) في الهند: «تنعقد القمة هذا العام برئاسة جمهورية الهند الصديقة تحت شعار (أرضٌ واحدة، عائلةٌ واحدة، مُستقبلٌ واحد)، ونشاطات مجموعات العمل المتفرعة من القمة -ومنها مجموعتا العمل المتعلق بالطاقة والمناخ اللتين تشارك فيهما وزارة الطاقة- هي محل ودعم القيادة الرشيدة -أيدها الله- واهتمامها».

وأوضح سموه أنه في إطار التقدم الملحوظ الذي تُحققه المجموعة في مناقشة مسارات تحوّل الطاقة، ترى المملكة أهمية أن تكون دول مجموعة العشرين منفتحة على جميع المناهج والحلول المختلفة التي تدفع باتجاه تحوّلٍ عادلٍ ومنتظم، والأخذ في الاعتبار أن هذه المناهج والحلول تختلف من دولة إلى أخرى ومن منطقة إلى منطقة بحسب مستويات التنمية، وتوفر الخبرات الفنية، وتطور التقنيات، وتنوع مصادر الطاقة بما فيها المصادر الطبيعية.

وأكد سمو وزير الطاقة أن المملكة سعت إلى أن تكون عضوًا فاعلًا في كثيرٍ من المنظمات والمبادرات الدولية، مثل: مبادرة (مهمة الابتكار)، والاجتماع الوزاري للطاقة النظيفة، ومنتدى الحياد الصفري للمنتجين، ومبادرة الميثان العالمية، ومبادرة (الحد من حرق الغاز المصاحب لإنتاج النفط بحلول 2030)، والتعهد العالمي بشأن الميثان، والمنتدى الريادي لفصل وتخزين الكربون.

وبيّن سمو الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن موضوعات الوصول إلى الطاقة والوقود النظيف تأتي في إطار شعار الانعقاد (الثامن عشر) لمجموعة العشرين، مؤكدًا أن المملكة ترى أهمية تعزيز جهود المجموعة للقضاء على «فقر الطاقة» وتيسير الوصول إلى الطاقة وأنظمة الطهو النظيفة باستخدام جميع مصادر الطاقة الميسورة التكلفة، والموثوقة، والأكثر استدامة، بغض النظر عن المصدر.

وأفاد سموه أن المملكة طرحت وتبنت أثناء رئاستها مجموعة العشرين في عام (2020م) نهج الاقتصاد الدائري للكربون الذي اعتمده قادة المجموعة في اجتماعاتهم، مؤكدة أنه النهج الأكثر فاعلية وعملية في تمكين العالم عمومًا ومجموعة العشرين خصوصًا من تحقيق الأهداف بعيدة المدى التي تشمل الحياد الصفري، وإتاحة الوصول إلى الطاقة، وتحقيق النمو والازدهار الاقتصادي العالمي.

وذكر سموه أن من أبرز جهود المملكة في إطار تحولات الطاقة ومواجهة التغيّر المناخي وتعزيز جودة الحياة مبادرتي (السعودية الخضراء) و(الشرق الأوسط الأخضر)، اللتين أطلقهما سمو ولي العهد في عام (2021م)، واستقبلهما العالم -بما في ذلك مجموعة العشرين- بترحيب كبير لما تعكسانه من توجهات إيجابية وطموحة لحماية البيئة والحفاظ على مكوناتها، ودعم لجهود العالم في مواجهة التغيُّر المناخي.

وأبان سموه أن المملكة تُشارك العالم ومجموعة العشرين الاهتمام في تطوير السبل والسياسات لمواجهة آثار التغيّر المناخي، وتقليل آثاره السلبية في الإنسان والتجمعات السكانية، وتطوير خطط وإستراتيجيات لتقليل انبعاث غازات الاحتباس الحراري، مؤكدًا سموه أن موقف المملكة الواضح والمُعلن في هذا الصدد هو التركيز على الانبعاثات دون المصادر في إطار تطبيق اتفاقية باريس.

مستثمرو النفط يأملون مواصلة مكاسب أسبوعية في افتتاح تداولات اليوم

الرياض

يراقب مستثمرو النفط الخام في العالم في افتتاح تداولات الأسبوع، اليوم الاثنين، مخاوف تقلص المعروض كمحرك رئيس متأملين مواصلة مكاسب أسبوعية ثالثة بعد ارتفاع أسعار النفط لأعلى مستوياتها في تسعة أشهر في إغلاق الجمعة الفائتة، مع ارتفاع العقود الآجلة لخام لتبلغ 90.65 دولارا للبرميل، وارتفاع خام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى 87.51 دولارا.

ويتطلع المتداولون لجني الأرباح بعد أن دفعت تخفيضات إمدادات أوبك + العقود الآجلة إلى ما يزيد على 90 دولارًا للبرميل، وتعتمد كل من أوبك والوكالة الدولية للطاقة على الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، لدعم الطلب على النفط خلال الفترة المتبقية من عام 2023، لكن التعافي البطيء لاقتصاد البلاد يثير قلق المستثمرين.

وظل كلا خامي النفط الخام في منطقة ذروة الشراء من الناحية الفنية لليوم السادس على التوالي، مع وصول تسوية برنت إلى أعلى مستوياتها منذ 16 نوفمبر، وكانت تسوية خام غرب تكساس الوسيط هي الأعلى منذ 6 سبتمبر، والتي كانت أعلى مستوياتها منذ نوفمبر.

وعلى مدى الأسبوع الماضي، ارتفع كلا الخامين القياسيين نحو 2 %، بعد مكاسب الأسبوع الذي سبقه بنحو 5 % لبرنت ونحو 7 % لخام غرب تكساس الوسيط، وتواصل أسعار النفط الخام التداول بناءً على محركات من جانب العرض.

في وقت، انخفضت صادرات النفط الروسية المنقولة بحرا إلى أدنى مستوى في 11 شهرا في أغسطس، وفقا لبيانات تتبع الناقلات، حيث أضرت أعمال الصيانة المكثفة للمصافي بصادرات المنتجات النفطية، واستمرار تعهدات خفض الإنتاج وتوترات البحر الأسود في الحد من تدفقات الخام.

وبلغ متوسط إجمالي صادرات النفط الخام والمنتجات النفطية الروسية المشحونة 5.27 ملايين برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى منذ سبتمبر 2022، وأقل بمقدار 650 ألف برميل يوميًا عن مستويات ما قبل الحرب، وفقًا لبيانات ستاندرد آند بورز للسلع العالمية عبر البحار. وبلغ متوسط شحنات النفط الخام المنقولة بحرا من روسيا 3 ملايين برميل يوميا في أغسطس، دون تغير يذكر خلال الشهر، لكنها أقل بنحو 800 ألف برميل يوميا مقارنة بمتوسط أبريل ومايو وأقل من متوسط مستويات ما قبل الحرب البالغة 3.1 ملايين برميل يوميا.

وأظهرت البيانات أن شحنات الخام إلى الهند، أكبر مشتر للنفط في روسيا حاليًا، انخفضت إلى أدنى مستوياتها في ستة أشهر في أغسطس، بينما تراجعت أيضًا تدفقات الخام الروسي من البحر الأسود وسط تصاعد التوترات العسكرية في المنطقة. ومع ذلك، فإن ارتفاع شحنات النفط الخام عبر طرق الشحن الروسية في منطقة البلطيق والقطب الشمالي عوض انخفاض تدفقات البحر الأسود.

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات أن صادرات روسيا من المنتجات النفطية انخفضت إلى أدنى مستوى لها في 10 أشهر عند 2.27 مليون برميل يوميًا، بانخفاض عن أعلى مستوى لها بعد الحرب عند 3 ملايين برميل يوميًا في مارس، حيث ظلت مصافي البلاد عند مستويات عالية من الصيانة الموسمية.

ويأتي تراجع الصادرات منذ شهر مايو أيضًا في الوقت الذي تتطلع فيه السوق إلى قياس مدى امتثال موسكو لتعهدها بخفض الصادرات بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في أغسطس للمساعدة في دعم أسعار النفط العالمية. بالإضافة إلى ذلك، وعدت موسكو بخفض صادراتها من النفط الخام بمقدار 300 ألف برميل يوميًا أخرى في سبتمبر، وهي خطوة من المتوقع أن تؤدي إلى تشديد سوق النفط الخام عالي الكبريت بشكل أكبر.

وكانت روسيا قد وعدت بالفعل بخفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميا من مارس إلى نهاية العام، لكن معظم مراقبي السوق لم يتوقعوا أن تحذو روسيا حذوها نظرا لارتفاع حجم الصادرات في وقت سابق من العام. ويفترض المحللون أن إنتاج النفط الخام الروسي سيظل عند حوالي 9.4 - 9.5 ملايين برميل يوميًا حتى عام 2024. وتم تداول الأسعار الفورية لتصدير خام الأورال الروسي الرئيس فوق الحد الأقصى لسعر مجموعة السبع البالغ 60 دولارًا للبرميل منذ 11 يوليو على الرغم من أن التخفيضات على الخام الروسي استمرت في التقلص خلال الأشهر الأخيرة مع قيام روسيا بتوفير المزيد من طاقة الشحن من خارج مجموعة السبع لتجنب الحدود القصوى لأسعار مجموعة السبع، وبالنسبة لصادراتها، تستمر قيم الخامات المتوسطة والحامضة في الارتفاع على مستوى العالم.

وانخفض سعر خام الأورال الذي تم تسليمه إلى الساحل الغربي للهند مقابل سعر خام برنت الآجل إلى خصم قدره 5.65 دولارات للبرميل في 23 أغسطس، وهو أقل فارق سعر منذ أن بدأت بلاتس، في تقييم الفارق عند 19 دولارًا للبرميل في 18 يناير. وعلى أساس ظهر سفينة في ميناء بريمورسك على بحر البلطيق، قيمت بلاتس السعر عند 74.69 دولارًا للبرميل في 1 سبتمبر، حيث انخفض خصمها على خام برنت المؤرخ بأكثر من النصف منذ بداية العام إلى حوالي 15 دولارًا للبرميل.

كما تم بيع صادرات الديزل الروسية بأكثر من الحد الأقصى للسعر الذي حددته مجموعة السبع في أوائل أغسطس، وفقًا لمراقبي السوق، في خطوة تثير المزيد من التساؤلات حول تدفقات صادرات النفط الروسية في الوقت الذي تختبر فيه الجهود الغربية لتقليص إيرادات موسكو من الحرب.ومع ذلك، فإن تطبيق الحدود القصوى للأسعار يعتبر أمراً غير مرجح في الوقت الحالي، مع ارتفاع أسعار النفط الخام العالمية نحو أعلى مستوياتها خلال العام عند 90 دولاراً للبرميل وسط نقص العرض الذي يلوح في الأفق في وقت لاحق من هذا العام. وقال محللو ستاندرد آند بورز جلوبال كومموليوميتي إنسايتس في مذكرة بتاريخ 28 أغسطس: «إن رغبة الحكومة الأميركية في إبقاء أسعار الوقود تحت السيطرة تسمح بمزيد من العرض في السوق. ولم تظهر الولايات المتحدة رغبة تذكر في المخاطرة بإجراءات تقلل من تدفقات النفط الروسي».

وبموجب الحد الأقصى لأسعار صادرات النفط الروسية لمجموعة السبع، مُنع مشغلو الناقلات وشركات التأمين في مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي من تقديم خدمات للسفن التي تحمل منتجات النفط الروسية التي يتم تداولها بعلاوة على النفط الخام، مثل الديزل، بأكثر من 100 دولار للبرميل منذ فبراير. ويغطي الحد الأقصى لسعر النفط عند 45 دولارًا للبرميل المنتجات النفطية الروسية التي يتم تداولها بسعر مخفض مقارنة بالخام، مثل زيت الوقود.

ويبقى أن نرى ما إذا كانت أسعار المنتجات النفطية الروسية التي تتجاوز الحدود القصوى للأسعار التي حددتها مجموعة السبع قد أعاقت قدرة روسيا على الحصول على ما يكفي من الناقلات غير الغربية للحفاظ على تدفقات التصدير. وفي حالة النفط الخام، يعتقد معظم مراقبي السوق أن وصول روسيا إلى أسطول متزايد من ناقلات النفط غير المؤمن عليها من مجموعة السبع، كان كافياً لنقل الصادرات إلى أسواق بديلة في آسيا والشرق الأوسط وتركيا. ومع ذلك، فإن انخفاض صادرات المنتجات في أغسطس يأتي وسط انخفاض طاقة التكرير المحلية الروسية بسبب الصيانة المجدولة للمصنع. وزاد وقت توقف المصافي في منطقة الاتحاد السوفيتي السابق بمقدار 310.000 برميل يوميًا في الأسبوع المنتهي في 25 أغسطس إلى 1.06 مليون برميل يوميًا. ومن المتوقع أن يظل عند نفس المستوى تقريبًا خلال الأسبوع الأخير من شهر أغسطس، وذكرت وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال في وقت سابق أن إمدادات الديزل الروسية تقلصت الشهر الماضي مما أجبر وزارة الطاقة الروسية على إعطاء الأولوية لقطاعي الزراعة والمستهلكين المحليين، وأدت التأخيرات في النقل بالسكك الحديدية، وأسعار النفط الخام المحلية القوية، وصافي الصادرات القوية، إلى ارتفاع أسعار الديزل المحلية لصادرات المنتجات النفطية الرئيسة في روسيا. وأدت التأخيرات في السكك الحديدية إلى إبطاء نقل المنتجات النفطية من المصافي إلى موانئ سانت بطرسبرغ ونوفوروسيسك، ويعود ذلك إلى النقص في عربات السكك الحديدية والمحركات بسبب غزو أوكرانيا، إلى جانب زيادة تدفقات الفحم والحبوب، فضلا عن تخصيص المزيد من السيارات لنقل وقود الطائرات لتلبية الطلب العسكري والسفر.وأظهرت البيانات أنه في أغسطس، عززت تركيا والهند ريادتهما كأكبر مستوردي المنتجات النفطية لروسيا على الرغم من الانخفاض العام في إجمالي صادرات المنتجات. وبشكل جماعي، اشترت تركيا والهند والإمارات العربية المتحدة 1.04 مليون برميل يومياً من الوقود الروسي في أغسطس، أو 46 % من إجمالي صادرات المنتجات.

وارتفع إنتاج أوبك + من النفط الخام بمقدار 120 ألف برميل يوميًا في أغسطس، حيث عوضت الزيادات في إيران والعراق ونيجيريا التخفيضات الإضافية من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا، وبلغ متوسط إنتاج أوبك+ 40.52 مليون برميل يوميًا في الشهر، حيث ينتج أعضاء أوبك الـ13، 190 ألف برميل يوميًا على أساس شهري. وانكمش إنتاج الدول غير الأعضاء في أوبك في التحالف بمقدار 70 ألف برميل يوميا.

وحتى مع الزيادة الصافية، لا يزال إنتاج المجموعة أقل بكثير من مستوياته في وقت سابق من هذا الصيف، حيث نفذت المملكة العربية السعودية خفضًا طوعيًا قدره مليون برميل يوميًا منذ يوليو للمساعدة في تعزيز أسعار السوق. وأظهر مسح أن إنتاج السعودية من الخام بلغ 8.95 ملايين برميل يوميا في أغسطس، بانخفاض 100 ألف برميل يوميا على أساس شهري وفي أدنى مستوياته منذ مايو 2021. وخفضت روسيا، أكبر منتج من خارج أوبك في المجموعة، إنتاجها بمقدار 20 ألف برميل يوميا شهريا إلى 9.4 ملايين برميل يوميا في أغسطس، وتعهدت روسيا في يوليو بخفض الإمدادات بمقدار 500 ألف برميل يوميا، لكنها حددت أن الأمر يتعلق بالصادرات، وليس الإنتاج، وقالت منذ ذلك الحين إنها ستخفف خفضها إلى 300 ألف برميل يوميا اعتبارا من سبتمبر.

الوقود الأحفوري يشكّل 82 % من إمدادات الطاقة الأولية في العالم

الرياض

أصدرت وكالة الطاقة الدولية، وهي المنظمة الاستشارية للطاقة في العالم الغربي التي تأسست بعد صدمة أسعار البترول في عام 1973، تقريرًا مثيرًا للدهشة في مايو 2021 بعنوان الحياد الصفري بحلول عام 2050، وتمثل خارطة طريق لقطاع الطاقة العالمي، وتبنى هذا التقرير فكرة نهاية جميع الاستثمارات الجديدة في البترول والغاز (ناهيك عن الفحم) بدءًا من عام 2021.

وقال تيلاك دوشي، محلل اقتصاديات الطاقة والسياسة العامة ذات الصلة، وكما هو متوقع، قوبلت «خارطة الطريق» لوكالة الطاقة الدولية بدعم قوي من مثيري المخاوف حيال «حالة الطوارئ المناخية». فمثلًا، أشادت مبادرة (العمل المناخي +100) التي تضم مجموعة من المستثمرين بأصول تحت إدارتها بقيمة 68 تريليون دولار بالتقرير بوصفه «نقطة تحول»، مكررةً دعوة وكالة الطاقة الدولية إلى إنهاء الاستثمارات الجديدة في الوقود الأحفوري فورًا. ولكن مع ذلك، أثارت هذه الخارطة عند العاملين في الصناعة موجة سخرية عارمة.

وليس مستغربًا أن تكون تقييمات التقرير متباينة لدى من هم داخل مشهد العمل المناخي وخارجه. ولدينا الآن تحليل مفصّل عن تقرير وكالة الطاقة الدولية الذي أعدته ونشرته مؤسسة أبحاث سياسات الطاقة الأسبوع الماضي، بتمويل من مؤسسة ريل كلير، وتحرير روبرت داروال، مؤلف كتابين يحملان رؤى عميقة حول النقاش المناخي. ومن خلال هذا التحليل يمكن الآن كشف الافتراضات والاستنتاجات الواردة في تقرير وكالة الطاقة الدولية.

وتبلغ عدد صفحات تحليل مؤسسة أبحاث سياسات الطاقة أكثر من 70 صفحة، مع حواشي ختامية مفصّلة تتضمن روابط تساعد من يرغبون في إجراء أبحاثهم الخاصة عن هذا الموضوع. ولكن قبل الخوض في النتائج الأساسية للتحليل، فإن وصفًا موجزًا لـ«خارطة طريق» وكالة الطاقة الدولية سوف يساعد القراء على استيعاب سياقها.

وقدَّمت وكالة الطاقة الدولية تقريرها باعتباره «أول دراسة شاملة في العالم حول كيفية التحول إلى الحياد الصفري لنظام الطاقة بحلول عام 2050 مع ضمان إمدادات طاقة مستقرة وبأسعار معقولة، وتوفير وصول عالي للطاقة، وتمكين نمو اقتصادي قوي». ويزعم التقرير أن خارطته تحدد «مسارًا فاعلًا من حيث التكلفة ومنتجًا من الناحية الاقتصادية» نحو «اقتصاد طاقة مرن تهيمن عليه مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بدلًا من الوقود الأحفوري».

وتُشير وكالة الطاقة الدولية في بداية التقرير إلى أن التحدي الهائل المتمثل في استبدال نظام الطاقة العالمي الشاسع والمعقد الذي بُني على مدى قرنين من التطور الصناعي التراكمي «يُشكّل أيضًا فرصة عظيمة لاقتصاداتنا، مع إمكانية توفير ملايين فرص العمل الجديدة وتعزيز النمو الاقتصادي».

مغالطة النوافذ المحطمة

في البداية، قد يشك المراقبون الملمّون بالاقتصاد بالفعل من أن تقرير وكالة الطاقة الدولية يعاني من «مغالطة النوافذ المحطمة» تلك التي طرحها لأول مرة الاقتصادي الفرنسي كلود فريديريك باستيات (1801-1850)، والتي تشير إلى أن تحطيم النوافذ يولّد طلبًا على خدمات صانعي الألواح الزجاجية، وبالتالي يكون ذا فائدة صافية للمجتمع. وتكمن هذه المغالطة في حقيقة أنها لا تأخذ بالحسبان التكلفة التي يتكبدها أصحاب النوافذ المحطمة الذين كان بإمكانهم الاستفادة أكثر من الأموال المصروفة على إصلاح هذه النوافذ.

وذكر التقرير أنَّ أفضل السيناريوهات الممكنة التي وعدت بتحقيقها وكالة الطاقة الدولية في رؤيتها بعنوان «الحياد الصفري بحلول عام 2050» (نظام طاقة أنظف مع إضافة صافية للايين الوظائف ذات الأجور المرتفعة) سوف تتحقق إذا قام صناع السياسات بوضع حد فوري للاستثمارات في جميع المشاريع التنموية الجديدة للوقود الأحفوري، وحظر المركبات ذات محركات الاحتراق الداخلي بحلول عام 2035، وإيقاف جميع انبعاثات الكربون في قطاع توليد الطاقة بحلول عام 2040. ولعل الافتراض الأهم في خارطة الطريق نحو الوصول إلى الحياد الصفري التي وضعته وكالة الطاقة الدولية هو أن انخفاض تكاليف تقنيات طاقة الرياح والطاقة الشمسية والبطاريات، سيؤدي سريعًا إلى إزاحة الطلب على الوقود الأحفوري الذي يشكّل حالياً 82 ٪ من إمدادات الطاقة الأولية في العالم، وفقًا لأحدث نشرة إحصائية سنوية لشركة بريتيش بتروليوم. وتستند كل مزاعم وكالة الطاقة الدولية المتعلقة بمستقبل «الحياد الصفري» على هذا الافتراض. وإذا استبعدنا «الطاقة المتجددة» الرخيصة والفعّالة التي يفترض أن توفرها تقنيات طاقة الرياح والطاقة الشمسية والبطاريات، فإن جميع جهود الدعم التي تدعو إليها وكالة الطاقة الدولية -بالتوازي مع تصورات أوروبا الخضراء- ستنهار في آن واحد، وتصبح شيئًا من الماضي.

النفط مرشح لمواصلة حصد المكاسب .. 22 % زيادة في أسعار برنت مقارنة بيونيو الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار أسعار النفط الخام في حصد المكاسب، خلال الأسبوع الجاري بعد ارتفاعات أسبوعية متتالية بدعم من تمديد خفض الإنتاج من جانب تحالف «أوبك +» بقيادة السعودية وروسيا.

ولفتوا إلى ارتفاع إنتاج «أوبك +» من النفط الخام بمقدار 120 ألف برميل يوميا في أغسطس، مشيرين إلى بلوغ متوسط إنتاج «أوبك+» 40.52 مليون برميل يوميا في الشهر، حيث ينتج أعضاء «أوبك» الـ 13، 190 ألف برميل يوميا على أساس شهري، بينما انكمش إنتاج الدول غير الأعضاء في «أوبك» في التحالف بمقدار 70 ألف برميل يوميا – بحسب إحصائيات وكالة بلاتس للمعلومات النفطية.

وذكر المحللون أنه لا يزال إنتاج تحالف «أوبك+» أقل من مستوياته في وقت سابق من هذا الصيف، حيث نفذت السعودية خفضا طوعيا قدره مليون برميل يوميا منذ يوليو للمساعدة في تعزيز استقرار وتوازن السوق.

ونوهوا إلى تعهد روسيا في يوليو الماضي بخفض الإمدادات بمقدار 500 ألف برميل يوميا، ولكنها حددت أن الأمر يتعلق بالصادرات وليس الإنتاج، لافتين إلى أنها ستخفف خفضها إلى 300 ألف برميل يوميا بدءا من سبتمبر الجاري.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي، العضو المنتدب لشركة «كيو إتش أيه» لخدمات الطاقة إن الأسبوع الجاري من المرجح أن يشهد استمرار وتيرة المكاسب القوية، موضحا أن خفض الإنتاج السعودي الطوعي يجيء على رأس التخفيضات الأصغر التي قام بها أعضاء «أوبك +» الآخرون منذ مايو الماضي ويعود الفضل فيه إلى حد كبير إلى الارتفاع الأخير في أسعار النفط الخام إلى أعلى مستوياته في عشرة أشهر.

وأشار إلى أن سوق النفط الخام ضيقة، ما يبشر بمكاسب أوسع خاصة في الربع الأخير من العام الجاري، خاصة بعد إعلان السعودية وروسيا أنهما ستمددان تخفيضاتهما حتى نهاية العام الجاري، ما سيسهم في تعزيز التوازن بين العرض والطلب. من جانبه، يرى دامير تسبرات، مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية، أن مكاسب النفط الخام اتسعت خلال الشهر الجاري وتجاوز خام برنت مستوى 90 دولارا للبرميل بزيادة 22 في المائة، مقارنة بنهاية يونيو الماضي.

وأفاد بأن زيادات الإنتاج في إيران والعراق ونيجيريا تقاوم تأثير خفض الإنتاج وتخفيضات الصادرات النفطية الروسية، مشيرا إلى تخفيف الضغوط المفروضة على إيران بشكل كبير مع تركيز الدول الغربية على الإجراءات ضد روسيا ردا على الحرب في أوكرانيا. وأضاف بيتر باخر، المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة، أن حدوث زيادات إنتاجية من جانب العراق ونيجيريا وإيران عادلت بشكل جزئي تخفيضات إنتاج «أوبك+» وكبحت حدوث وتيرة أوسع من مكاسب النفط الخام، التي صعدت على نحو قوي عقب قرار تمديد تخفيضات الإنتاج القياسية والطوعية من جانب السعودية وروسيا. وأكد أنه على جانب غير الأعضاء في «أوبك» شهدت كازاخستان انخفاضا بمقدار 50 ألف برميل يوميا في إنتاج صيانة الحقول –بحسب تقارير دولية- بينما حافظ المنتجون الباقون على استقرار الإنتاج.

بدورها، ذكرت آرفي ناهار، مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدرشيب» الدولية أن المنتجين الأفارقة في تحالف «أوبك+» يكافحون من أجل الوصول إلى أهدافهم الإنتاجية، موضحة أن أمام عديد من الدول التي تعاني نقص الإنتاج فرصة حتى نوفمبر المقبل من أجل تحقيق مستوى إنتاج أعلى أو المخاطرة بتخفيض دائم في حصصها، مشيرة إلى أنه تم إعفاء ليبيا وفنزويلا وإيران من نظام الحصص.

ولفتت إلى قيام تحالف «أوبك +» بوضع سياسة إنتاجية مرنة مع استمرار مراقبة ومتابعة تطورات السوق، حيث إنهم يراجعون مستويات إنتاجهم شهريا ويعدلونها حسب ما تقتضيه ظروف السوق، منوهة إلى أنه من المقرر أن يعقد الاجتماع القادم للجنة المراقبة الوزارية المشتركة لـ«أوبك +» التي تشرف على الاتفاق والتي ترأسها السعودية وروسيا في أكتوبر المقبل، كما أنه بموجب الاتفاق يمكن للمجموعة الدعوة إلى اجتماعات غير عادية وقد فعلت ذلك في الماضي.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط نحو 1 في المائة، لتصل إلى أعلى مستوياتها في تسعة أشهر الجمعة مدعومة بصعود العقود الآجلة للديزل الأمريكي ومخاوف شح إمدادات النفط بعد أن مددت السعودية وروسيا تخفيضات الإمدادات هذا الأسبوع.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 73 سنتا أو 0.8 في المائة، لتبلغ عند التسوية 90.65 دولار للبرميل، في حين زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 64 سنتا أو 0.7 في المائة، ليبلغ عند التسوية 87.51 دولار. وظل خاما النفط في منطقة التشبع الشرائي من الناحية الفنية لليوم السادس على التوالي، مع توجه خام برنت نحو أعلى إغلاق له منذ 16 نوفمبر.

وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي أعلى مستوى له عند الإغلاق منذ الأربعاء، عندما سجل أعلى مستوى منذ نوفمبر. وعلى مدى الأسبوع، ارتفع كلا الخامين نحو 2 في المائة، بعدما ارتفع خام برنت الأسبوع الماضي بنحو 5 في المائة، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي بنحو 7 في المائة.

وقال إدوارد مويا، كبير محللي السوق لدى أواندا، في مذكرة «يستمر تداول أسعار النفط الخام بناء على محركات من جانب العرض. لا يوجد شك في أن تحالف أوبك+ سيبقي على معدلات الإنتاج حتى فصل الشتاء».

من جانب آخر، ذكر تقرير «بيكر هيوز» الأمريكي الأسبوعي المعني بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة ارتفع بمقدار 1 هذا الأسبوع.

وأشار التقرير إلى ارتفاع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 632 منصة هذا الأسبوع وحتى الآن هذا العام قدرت الشركة خسارة 147 منصة حفر نشطة، حيث يبلغ عدد منصات الحفر لهذا الأسبوع 443 منصة أقل من عدد منصات الحفر في بداية 2019 قبل الوباء.

ولفت إلى ارتفاع عدد منصات النفط بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع إلى 513، بانخفاض 108 منصات حتى الآن في 2023 كما انخفض عدد منصات الغاز بمقدار منصة واحدة مرة أخرى هذا الأسبوع إلى 113 بخسارة 43 منصة للغاز النشط منذ بداية العام، كما ارتفعت منصات الحفر المتنوعة بمقدار 1 هذا الأسبوع.

ونوه إلى ارتفاع عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع، أي أقل بمقدار 20 منصة عن الوقت نفسه من العام الماضي، كما انخفض عدد منصات الحفر في إيجل فورد بمقدار 1 وهو الآن أقل بـ 22 منصة، مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.

وأشار إلى بقاء مستويات إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة على حالها هذا الأسبوع عند 12.8 مليون برميل يوميا في الأسبوع المنتهي في الأول من سبتمبر -وفقا لأحدث التقديرات الأسبوعية لإدارة معلومات الطاقة- لتبلغ أعلى مستوى إنتاج منذ 2019، كما ارتفعت مستويات الإنتاج الآن بمقدار 700 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

105 ملايين كيلوواط/ ساعة إنتاج الطاقة الشمسية في حقل تاريم النفطي

الاقتصادية

ارتفع إنتاج مشروع الطاقة الكهروضوئية في حقل تاريم النفطي إلى أكثر من 105 ملايين كيلوواط/ ساعة من الكهرباء الخضراء حتى الآن، حسبما ذكرت شركة البترول الوطنية الصينية.

وتعادل الطاقة الخضراء 22.2 ألف طن من النفط القياسي، ما يقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بمقدار 70.5 ألف طن، فضلا عن أن هذه الكهرباء المولدة يمكن استخدامها من قبل أكثر من 40 ألف أسرة لمدة عام واحد، ما يضمن بشكل فعال تلبية الزيادة في الطلب على الطاقة في جنوبي شينجيانج.

ووفقا لوكالة الأنباء الصينية «شينخوا، أضافت الشركة أنه من بين الكهرباء الخضراء المولدة، تم استهلاك ما يقرب من 20 في المائة منها داخل حقل النفط لتقليل حمل الشبكة.

ويقع حوض تاريم في منطقة شينجيانج الأيجورية ذاتية الحكم في شمال غربي الصين، وهو حوض نفطي رئيس في الصين. وقد اكتشفت الشركة وطورت 32 حقلا كبيرا ومتوسطا للنفط والغاز - حيث تجاوز إجمالي الإنتاج 470 مليون طن على مدار أكثر من 30 عاما مضت.

وبالاستفادة من موارد الطاقة الشمسية الغنية في المنطقة، قامت الشركة بزيادة وتيرة بنائها لمحطات الطاقة الكهروضوئية في الأعوام الأخيرة. ومن المتوقع أن يتم خلال هذا العام توصيل محطة طاقة كهروضوئية جديدة بقدرة 500 ألف كيلوواط في محافظة يهتشنج، بالشبكة.

وفي قطاع النفط، ارتفعت واردات الخام الصينية في أغسطس مع زيادة المصافي للمخزونات وارتفاع عمليات التكرير للاستفادة من الأرباح الأعلى التي يدرها تصدير الوقود.

وأظهرت بيانات الإدارة العامة للجمارك أن شحنات الشهر الماضي إلى الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، بلغت 52.8 مليون طن أو 12.43 مليون برميل يوميا. ووفقا لحسابات «رويترز»، فإن هذا هو ثالث أعلى معدل يومي على الإطلاق. وزادت الواردات 20.9 في المائة من يوليو وارتفعت على أساس سنوي 30.9 في المائة.

موسكو: الطلب العالمي على الغاز أعلى من الإنتاج .. مزيد من خطوط التسييل ضرورة الاقتصادية

صرح نيكولاي شولجينوف، وزير الطاقة الروسي، في إطار المنتدى الاقتصادي العالمي، بأن الإنتاج الحالي للغاز الطبيعي المسال في روسيا لا يكفي لتلبية كامل الطلب عليه في السوق الخارجية، ويتم استغلال كل الطاقة الإنتاجية في روسيا.

وأوضح في حديث لوكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية، أن «الطلب على الغاز الطبيعي المسال الروسي لوحظ في جميع أنحاء العالم، لأنه ليس فقط الشركاء الجدد في جنوب شرق آسيا مهتمين به، بل وأيضا المستهلكون في أوروبا».

ورد شولجينوف على سؤال بشأن ما إذا كان الطلب الكلي في العالم، على الغاز الطبيعي المسال الروسي، مغطى الآن بالمشاريع الحالية، قائلا: «لا.. لقد كان الطلب على الغاز المسال أكبر. ومع ذلك، تتزايد إمدادات الغاز الطبيعي المسال لأنها أكثر كفاءة ومرونة، مقارنة بإمدادات خطوط الأنابيب».

ووفقا لـ«الألمانية»، أضاف وزير الطاقة الروسي: «في رأيي، نحتاج الآن إلى مزيد من خطوط التسييل، حيث يتم تحميل جميع القدرات الحالية، وللتذكير، فإننا نعتمد برنامجا لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى 100 مليون طن بحلول 2030».

وأفاد «هنا لدينا آمال كبيرة في القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2، الذي يقوم بالفعل بتثبيت المرحلة الأولى وبالسعة الكاملة، نحو 6.8 مليون طن، وسيعمل الخط العام المقبل».

وأكد شولجينوف أنه: «تتم مناقشة بناء مصنع جديد للغاز الطبيعي المسال في مورمانسك، حيث يتم التخطيط لثلاثة خطوط تسييل تكنولوجية تبلغ كل منها 6.8 مليون طن».

ويعقد المنتدى الاقتصادي الشرقي الثامن، خلال الفترة من 10 حتى 13 من سبتمبر الجاري في فلاديفوستوك بحرم جامعة الشرق الأقصى الفيدرالية.

وسجلت أسعار العقود الآجلة للغاز الطبيعي قفزة كبيرة في التعاملات الأوروبية الجمعة بعد أن بدأ عمال منشآت الغاز المسال التابعة لشركة شيفرون الأمريكية في أستراليا إضرابا جزئيا عن العمل عقب الفشل في التوصل إلى اتفاق لتسوية لخلاف مع الإدارة بشأن الأجور وظروف العمل.

وذكرت «بلومبيرج» للأنباء أن سعر العقود الآجلة القياسية في أوروبا ارتفع اليوم 13 في المائة على خلفية أنباء الإضراب، وهو ما يؤكد هشاشة سوق الغاز الأوروبية بعد أزمة الطاقة في العام الماضي. كما ارتفعت أسعار العقود الفورية للغاز في تعاملات آسيا.

وبدأ عمال منشأتي «جورجون» و«ويتستون» للغاز الطبيعي المسال التابعتين لشركة «شيفرون» الإضراب الجزئي عن العمل الجمعة. وضخت المنشآتان نحو 7 في المائة من إجمالي إمدادات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمية خلال العام الماضي.

وقال تحالف «أوف شور ألينس» الذي يمثل نقابتين عماليتين رئيستين في أستراليا إن عمال شيفرون سيبدأون إضرابا كاملا عن العمل لمدة أسبوعين بدءا من 14 سبتمبر الحالي إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع الشركة. ومن شأن الإضراب أن يعرض للخطر 24.5 مليون طن من الإمدادات السنوية، أو نحو 5 في المائة من إمدادات الغاز المسال العالمية.

العراق: 4.23 مليون برميل متوسط الإنتاج النفطي .. التصدير من كردستان متوقف

الاقتصادية

قال حيان عبدالغني نائب رئيس الوزراء وزير النفط العراقي: إن متوسط الإنتاج النفطي لبلاده يبلغ 4.23 مليون برميل يوميا، فيما يبلغ متوسط التصدير النفطي 3.35 مليون برميل يوميا.

وكشف حيان عبدالغني أمس، عن أن العراق وتركيا لم يتوصلا بعد لأي اتفاق لاستئناف تصدير النفط الخام من حقول كردستان إلى ميناء جيهان التركي المتوقف منذ مارس الماضي.

وقال الوزير عبدالغني في تصريحات أمس: «إلى حد الآن لم يتم الاتفاق مع الجانب التركي لاستئناف تصدير النفط عبر جيهان التركي»، مضيفا أن «عمليات التصدير من حقول كردستان متوقفة لحد الآن»، وفقا لـ«الألمانية.

وأكد أن أسعار النفط في السوق العالمية تشهد الآن استقرارا بعد اتفاق الدول المصدرة للنفط «أوبك» وحلفائها على التخفيض الطوعي لمستويات الإنتاج.

وتأتي تصريحات وزير النفط خلال مشاركته في معرض مؤتمر المشاريع النفطية وجولات التراخيص للنفط والغاز في العراق بمشاركة عشرات الشركات العالمية والعراقية الذي يستمر ثلاثة أيام.

وذكرت مصادر عراقية أن هذا المؤتمر، المقام على أرض معرض بغداد الدولي تحت شعار «جولاتنا طاقة للغد»، يهتم بالاستثمارات النفطية وجولات التراخيص للنفط والغاز في العراق ومشاريع الشركات النفطية في مجال النفط والغاز.

وأوضحت المصادر، أن جميع الشركات النفطية العراقية والشركات الأجنبية العاملة في العراق المرخصة للدخول في منافسات جولات التراخيص النفطية ستشارك في هذا الحدث.

وكانت وزارة النفط العراقية طرحت مطلع العام الحالي 13 حقلا للنفط والغاز في مناطق متفرقة من العراق للاستثمار أمام الشركات الأجنبية، في إطار خطة حكومية لزيادة الطاقات الإنتاجية للنفط والغاز لرفد الطاقات التصديرية وتلبية متطلبات مصافي التكرير وسد احتياجات استهلاك الغاز لتوليد الطاقة الكهربائية في البلاد.

ممران شرقي وشمالي لـ«الممرات الخضراء» لربط الهند بالخليج وأوروبا

الشرق الأوسط

وصف خبراء اقتصاديون مشروع «الممرات الخضراء» الذي سيربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، بأنه يعزز العلاقات الاقتصادية، ويرفع من كفاءة وسهولة التبادل التجاري وتطوير سلاسل الإمداد واللوجيستيات بين الدول التي سيمر بها الممر، كما سيسهم في تنشيط واستحداث أنشطة اقتصادية جديدة على امتداد الممر، ودفع دوله نحو تعزيز نموها الاقتصادي.

وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أعلن، السبت، من نيودلهي، حيث شارك في اجتماعات «قمة مجموعة العشرين»، توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء «ممرات خضراء» عابرة للقارات تربط الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

وقال لـ«الشرق الأوسط» المستشار الاقتصادي رئيس مركز «جواثا» الاستشاري، الدكتور إحسان بوحليقة، إن الممر الاقتصادي يمثل شراكة عالمية متعددة المرتكزات والمحاور للتواصل والربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

وشرح أن المشروع يتكون من ممرين اقتصاديين؛ الأول شرقي يربط الهند بمنطقة الخليج العربي، والثاني شمالي يربط منطقة الخليج العربي بأوروبا، وسيربط الممر المناطق الثلاث من خلال البنية التحتية المتطورة للاتصال، مما يعزز العلاقة الاقتصادية، ويُمَكّن من وصول السلع والطاقة والبيانات للأفراد والشركات.

وأشار بوحليقة إلى أن مشروع الممر يتضمن دمج خطوط عدد من السكك الحديدية واتصالات الموانئ، بداية من الهند ومروراً بالسعودية والخليج العربي وأوروبا، بما يؤدي إلى تطوير سلاسل الإمداد والخدمات اللوجيستية، ونقل السلع بسلاسة بين هذه البلدان. كما سيساهم في تطوير البنية التحتية للطاقة وتمكين إنتاج ونقل الهيدروجين الأخضر، وكذلك في تعزيز الاتصالات ونقل البيانات من خلال إنشاء كابل جديد يمتد تحت البحر ويربط بين دول الممر.

وأكد بوحليقة جاهزية السعودية ومواكبتها لتلك المشاريع التي سوف تنتج من مشروع الممر الاقتصادي، مشيراً إلى أن المملكة أطلقت، في منتصف عام 2021، الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجيستية، كما أنها في طريقها لتصبح أكبر منتجي الهيدروجين الأخضر، حيث سيبدأ في عام 2026 مصنع في «نيوم» بالإنتاج بطاقة 600 طن يومياً. كما بدأت السعودية في استثمار 15 مليار دولار في البنية التحتية المعلوماتية وفي الاستثمار في مراكز البيانات بـ18 مليار دولار واحتلت المركز 21 عالمياً في عدد الكوابل البحرية في عام 2021.

من جهته، يرى المحلل الاقتصادي خبير اللوجيستيات، فهد الثنيان، خلال حديثه لـ«الشرق الأوسط»، أن الممر الاقتصادي سيساهم في دعم قطاع شبكة الخدمات اللوجيستية التي تُعدّ بمثابة العمود الفقري للاقتصادات، لافتاً إلى أنه قطاع حساس جداً للصدمات الاقتصادية، حيث تم لمس ذلك بعد أزمة تفشي فيروس «كورونا»، عندما ساهم تعثره في موجة ارتفاع الأسعار عالمياً.

ووصف الثنيان الاستثمارات في البنى التحتية للنقل بأنها من الاستثمارات الضخمة التي تحتاج إلى دعم وتكاتف الحكومات، موضحاً أن العالم بحاجة إلى إقامة مثل هذه الممرات التي تمثل شرايين يحتاج إليها جسد الاقتصاد العالمي.

وأضاف أن مشاريع تحول الطاقة إلى الطاقة المتجددة التي تأتي ضمن مشروع الممر الاقتصادي ستسهم في دعم القطاع الخاص، وحثه على المضي قدماً في تلك المشاريع، ورفع الجدوى الاقتصادية منها، واستحداث فرص كبيرة وجديدة للتحسين والاستدامة والتنمية وتعزيز التعاون بين الدول بما يخدم المصالح المشتركة للاقتصاد العالمي.

من جانبه، قال كبير مستشاري وزارة الطاقة السعودية سابقاً الدكتور محمد الصبان، لـ«الشرق الأوسط»، إن الممر الاقتصادي مشروع مهم للمنطقة ولجميع الدول التي سيمر بها، بدءاً من الهند ومروراً بدول الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وسيساهم في ربط التجارة بين المناطق والدول التي سيمر بها، وفي تعزيز التبادل التجاري، وفي تنشيط واستحداث أنشطة اقتصادية جديدة على امتداد الممر الاقتصادي.

وأضاف أن المشروع سيساعد في تطوير وتعزيز مشاريع نقل الكهرباء والهيدروجين النظيف عبر كابلات وخطوط البنى التحتية، وفي إنشاء خطوط سكك حديدية تربط بين المناطق التي سيمر بها، كما يعزز أمن الطاقة من حيث توفير النقل الكهربائي واستخدام خطوط الأنابيب في نقل مختلف مصادر الطاقة بما فيها النفط والغاز والهيدروجين النظيف والطاقة المتجددة، وكذلك تنمية الاقتصاد الرقمي عبر الربط والنقل الرقمي للبيانات من خلال كابلات الألياف البصرية.

روسيا تلمح إلى أزمة طاقة جديدة في أوروبا مع اقتراب موسم الشتاء

الشرق الأوسط

قال وزير الطاقة الروسي، نيكولاي شولغينوف، الأحد، إن الإنتاج الحالي للغاز الطبيعي المسال في روسيا لا يكفي لتلبية كامل الطلب عليه في السوق الخارجية، إذ يتم استغلال كل الطاقة الإنتاجية في روسيا.

وأوضح في حديث لوكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية، على هامش منتدى اقتصادي، أن «الطلب على الغاز الطبيعي المسال الروسي لوحظ في جميع أنحاء العالم، لأنه ليس فقط الشركاء الجدد في جنوب شرق آسيا من يهتم به، بل وأيضا يهتم به المستهلكون في أوروبا».

وقد تعني تصريحات شولغينوف أن أزمة الطاقة ستلقي بظلالها على القارة الأوروبية من جديد مع دخول فصل الشتاء، ذلك رغم أن المخزونات الدول الأوروبية من الغاز تخطت في بعضها 90 في المائة.

كانت المفوضية الأوروبية قد أعلنت منتصف أغسطس (آب) الماضي، أنّ منشآت تخزين الغاز في الاتّحاد الأوروبي باتت ممتلئة بنسبة 90 في المائة قبل شهرين ونصف الشهر من المهلة المحدّدة لبلوغ هذا المستوى في الأول من نوفمبر (تشرين الثاني)، مطمئنة إلى أنّ القارّة «مستعدّة جيّداً» لفصل الشتاء المقبل.

وعلى أثر الحرب الروسية على أوكرانيا وخفض الاتّحاد الأوروبي وارداته من الغاز الروسي، اعتمدت الدول السبع والعشرون في يونيو (حزيران) 2022 إطاراً تشريعياً يلزمها بأن تكون منشآت تخزين الغاز فيها ممتلئة بنسبة 90 في المائة على الأقلّ بحلول الأول من نوفمبر من كلّ عام.

وشكّل الغاز الروسي في الربع الأول من العام الحالي 15 في المائة من واردات الاتّحاد الأوروبي، وهي حصة تقلّصت إلى النصف في غضون عام واحد. بالمقابل، زاد الأوروبيون في الفترة نفسها مشترياتهم من الغاز الطبيعي المسال الأميركي.

ووفقاً لبيانات جمعية «جي آي إي» التي تضمّ مشغّلي البنى التحتية للغاز في الاتحاد الأوروبي، فإنّ مرافق التخزين الأوروبية كانت بتاريخ 18 أغسطس ممتلئة بنسبة 90.12 في المائة (نحو 93 مليار متر مكعب في المجموع).

وتختلف مستويات امتلاء الخزانات وفق الدولة، من 77 في المائة في لاتفيا، إلى أكثر من 99 في المائة في إسبانيا، مروراً بـ84 في المائة في فرنسا.

ووفقاً للمفوضية، فإنّ امتلاء خزّانات الاتحاد الأوروبي بنسبة 90 في المائة يغطّي ما يصل إلى ثُلث الطلب على الغاز في فصل الشتاء بطوله.

ورد شولغينوف على سؤال بشأن ما إذا كان الطلب الكلي في العالم، على الغاز الطبيعي المسال الروسي، مغطى الآن بالمشاريع الحالية، قائلا: «لا... لقد كان الطلب على الغاز المسال أكبر. ومع ذلك، تتزايد إمدادات الغاز الطبيعي المسال لأنها أكثر كفاءة ومرونة مقارنة بإمدادات خطوط الأنابيب».

وأضاف وزير الطاقة الروسي «في رأيي، نحتاج الآن إلى مزيد من خطوط التسييل، حيث يتم تحميل جميع القدرات الحالية، وللتذكير، فإننا نعتمد برنامجاً لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال إلى 100 مليون طن بحلول عام 2030، وهنا لدينا آمال كبيرة في (القطب الشمالي للغاز الطبيعي المسال 2)، الذي يقوم بالفعل بتثبيت المرحلة الأولى وبالسعة الكاملة، نحو 6.8 مليون طن، وسيعمل الخط العام المقبل».

ويعقد المنتدى الاقتصادي الشرقي الثامن، خلال الفترة من 10 وحتى 13 من سبتمبر (أيلول) الحالي في فلاديفوستوك بحرم جامعة «الشرق الأقصى الفيدرالية».

وأكد شولغينوف أنه «تتم مناقشة بناء مصنع جديد للغاز الطبيعي المسال في مورمانسك، حيث يتم التخطيط لثلاثة خطوط تسييل تكنولوجية تبلغ كل منها 6.8 مليون طن».

في الأثناء، توقع وزير الطاقة الروسي نيكولاي شولغينوف الأحد، نمو صادرات بلاده من النفط الخام إلى الصين بنسبة 15 في المائة خلال العام الحالي.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء عن شولغينوف قوله إن الصادرات «ستتجاوز 100 مليون طن» في 2023.

ويفرض الغرب عقوبات على روسيا منذ بدء الصراع في أوكرانيا للحد من قدرتها على تصدير النفط ومشتقاته بهدف كبح مصادر الإيرادات التي يمكن الاستفادة منها في الحرب.

بريطانيا تدعم صندوق المناخ الأخضر بملياري دولار

مكة

أعلن رئيس الوزراء البريطاني ريشي سوناك مساهمة المملكة المتحدة بملياري دولار لصندوق المناخ الأخضر، وهو أكبر التزام تمويلي منفرد قدمته المملكة المتحدة لمساعدة العالم على معالجة تغير المناخ.

ومع اختتام اجتماع قادة مجموعة العشرين في الهند أمس، أعلن سوناك عن أكبر مساهمة مالية منفردة للمملكة المتحدة لمساعدة الأشخاص الأكثر ضعفا في العالم على التكيف مع آثار تغير المناخ والحد منها، بحسب بيان نشره الموقع الرسمي للحكومة البريطانية.

وستسهم المملكة المتحدة بمبلغ 1.62 مليار جنيه استرليني (2 مليار دولار) في صندوق المناخ الأخضر (GCF)، الذي أنشأته 194 دولة في أعقاب اتفاق كوبنهاجن في مؤتمر الأطراف الخامس عشر COP15.

ويعد صندوق المناخ الأخضر أكبر صندوق عالمي مخصص لدعم الدول النامية للحد من الانبعاثات العالمية ومساعدة المجتمعات على التكيف مع آثار تغير المناخ.

ويمثل التعهد زيادة بنسبة 12.7% عن مساهمة المملكة المتحدة السابقة في الصندوق للفترة من 2020 وحتى 2023، والتي كانت في حد ذاتها مضاعفة لتمويلها الأولي لإنشاء الصندوق في عام 2014.

وفي قمة مجموعة العشرين، دعا سوناك القادة إلى العمل معا قبل قمة COP28 في ديسمبر المقبل لخفض انبعاثات الكربون في بلدانهم ودعم الاقتصادات الضعيفة للتعامل مع عواقب تغير المناخ.

نتائج مناقشات المناخ تمهد الطريق لـ «كوب 28 » مكة

أكد وزير الدولة الألماني ومستشار قمة مجموعة العشرين يورغ كوكيس أهمية نتائج قمة العشرين بالنسبة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (كوب 28) الذي تستضيفه الإمارات العربية المتحدة في نوفمبر 2023

وأضاف «إن نتائج مناقشات المناخ في نيودلهي تمهد الطريق لـ «كوب 28. وأشار إلى أهمية المبادرات التي أعلنتها مجموعة العشرين حول تحدي التغير المناخي في ضوء أن دول المجموعة مسؤولة عن 80% من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية». وأكد كوكيس أهمية الجهود المبذولة للحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية المنصوص عليه في اتفاق باريس، وتعزيز الأهداف المناخية الوطنية، والانتقال نحو الطاقات المتجددة.. وقال «إن العالم «بعيد عن المسار» لتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية داعيا إلى اتخاذ إجراءات قوية في قمة مجموعة العشرين. كما أكد المسؤول الألماني استعداد بلاده للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتمويل المناخ ودعم الفئات الأكثر ضعفا. وفي معرض حديثه عن توقعات ألمانيا لمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي تستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية العام الجاري، قال: «نحتاج إلى أهداف عالية طموحة لتوسيع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وإشارة واضحة للخروج التدريجي من الوقود الأحفوري، وخاصة الفحم، فضلا عن الإلغاء التدريجي للدعم الحكومي غير الفعال للوقود الأحفوري.» وثمن المسؤول الألماني استعداد دولة الإمارات لتولي دور قيادي بين الدول المنتجة للطاقة فيما يتعلق بحماية المناخ. وأشار إلى أن الإمارات أعلنت خلال قمة المناخ الأخيرة في نيروبي عن مبادرة تمويل شاملة للطاقات المتجددة في أفريقيا. وقال كوكيس «إن ألمانيا كثفت تعاونها مع الإمارات العربية المتحدة بشأن قضايا المناخ، في الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمر كوب 28.. وفي ضوء دور دولة الإمارات العربية المتحدة كمضيف لمؤتمر الأطراف القادم والشراكة الطويلة الأمد بين ألمانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، رحبت بشكل خاص بمشاركة رئيس الدولة محمد بن زايد، في قمة دلهي».

وأشار كوكيز إلى أن المستشار الاتحادي شولتز عندما التقى مع الرئيس الإماراتي في سبتمبر 2022، كان تغير المناخ والطاقات المتجددة من بين الموضوعات الرئيسة.. ومنذ ذلك الحين، قمنا بتبادل الزيارات رفيعة المستوى ونعمل الآن من أجل عقد مؤتمر الأطراف بنجاح في نهاية العام».

واشار إلى أن قمة مجموعة العشرين في دلهي مهمة لمعالجة التحديات العالمية مثل العمل المناخي والنمو المستدام والتنمية والتحول التكنولوجي.

وأكد في هذا الصدد أهمية إرسال إشارة من مجموعة العشرين مفادها التأكيد على وفائها بالتزاماتها في مواجهة هذه التحديات العالمية بشكل جماعي، بما في ذلك دعمها للدول النامية والجنوب العالمي.

إدمان الشرق الأوسط للغاز الرخيص يخنق التحول للطاقة المتجددة

اقتصاد الشرق

عززت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من السعة الإنتاجية للطاقة المتجددة بنسبة 50% السنة الماضية وستزداد على الأرجح بنفس الوتيرة خلال 2024، لكنها ما زالت تحتاج للارتفاع بـ20 ضعفاً لاستبدال الغاز الطبيعي الرخيص وتفادي وقوع خسائر اقتصادية مكلفة خلال مرحلة تحول الطاقة، بحسب مركز بحوث للطاقة النظيفة.

دشنت المنطقة مشروعات طاقة شمسية وطاقة رياح بسعة 6.9 غيغاواط منذ مايو 2022، وعلى الأرجح ستنتهي من 9 غيغاواط أخرى نهاية السنة المقبلة، وفق مركز «غلوبال إنرجي مونيتور» (Global Energy Monitor). رغم ذلك، توجد حاجة لما يتجاوز 500 غيغاواط كهرباء نظيفة إضافية لاستبدال عمليات التوليد من محطات النفط والغاز القائمة.

طموحات أكبر

أوضح مركز البحوث في تقرير أن «السعة الإنتاجية للطاقة المتجددة التي أضيفت العام المنصرم لا تلبي الطموحات نوعاً ما بالمقارنة مع نظيراتها من المناطق الأخرى». عززت أميركا الجنوبية، وهي منطقة ذات حجم سكان وناتج محلي إجمالي مشابهين، سعتها الإنتاجية بمقدار 4 أضعاف خلال نفس المدة.

تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا موطناً لبعض أكبر وأقل منتجي النفط والغاز تكلفة على مستوى العالم، ما يحافظ على جاذبية توليد الكهرباء من الوقود الأحفوري على الأرجح، بحسب التقرير. لكن تكاليف مصادر الطاقة المتجددة آخذة في التراجع أيضاً وبلغت المنطقة أرقاماً قياسية عالية للطاقة الرخيصة المولدة من تركيبات وحدات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، ما يزيد من خطر تحول محطات توليد الكهرباء من النفط والغاز الجديدة إلى أصول مهملة.

أمين عام أوبك: النفط أساسي في حياتنا اليومية.. ومتمسكون بدورنا في تلبية الطلب

الطاقة

سلّط أمين عام أوبك هيثم الغيص، الضوء على أهمية النفط في الاستعمالات اليومية على كوكب الأرض، بما يجعل الاستغناء عنه أو استبداله أمرًا صعبًا.

وقال الغيص، «يمكننا أن نكون واضحين بشأن مسار الطلب على النفط في المستقبل، عند النظر إلى الاستعمالات المتعددة له»، وفق التصريحات التي اطّلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وشدد على أن الجميع لا يستفيد اليوم من الضروريات اليومية التي تأتي من النفط أو المنتجات المشتقة منه، بسبب فقر الطاقة؛ إذ هناك أكثر من 700 مليون شخص ما زالوا محرومين من القدرة على الوصول إلى الكهرباء، و2.4 مليار شخص يستعملون أنظمة غير فعّالة وملوثة.

وما يعنيه ذلك أن العالم سيحتاج إلى المزيد من الطاقة، وجميع أشكالها؛ إذ تتوقع منظمة أوبك ارتفاع الطلب العالمي على الطاقة الأولية بنسبة 23% بحلول عام 2045، وسيظل النفط هو الوقود الأول في مزيج الطاقة، بحسب الغيص.

وأكد أن الواقعية تتطلب إدراك الدور الأساسي الذي يؤديه النفط في الحياة اليومية، معربًا عن أمله في أن يستنير زعماء مجموعة العشرين في نيودلهي بالواقعية، عندما ينظرون إلى الركائز الأساسية لعمليات تحول الطاقة الناجحة والمنظمة.

استعمالات النفط في الحياة اليومية

كتب أمين عام أوبك -في مقال بعنوان «تحولات الطاقة تسترشد بالواقعية»-: «كل شخص لديه رأي في النفط.. يعتقد البعض أنه الشيء الوحيد المسؤول عن تغير المناخ.. ويقول آخرون إنه يُمكن وقف استعمال النفط، ولا ينبغي لنا أن نستثمر بعد الآن في مشروعات نفطية جديدة، ويجب أن نترك الموارد في الأرض».

وأشار هيثم الغيص إلى أن النفط يستحضر صورًا للجغرافيا السياسية، والنزعة الاستهلاكية، والأحداث العالمية التاريخية، والحداثة، وفق ما جاء في المقال الذي اطّلعت عليه منصة الطاقة، ونشرته منصة مشروع الحكومة العالمية (The Global Governance Project). وقد ظهر النفط في عدد لا يحصى من الكتب والأفلام والأغاني، وفي كل لغات الأرض تقريبًا؛ ويُناقش في كل مكان من طاولة المطبخ إلى المكاتب المرموقة، بحسب الغيص.

وقال أمين عام أوبك: «نحن نرى البنزين أو الديزل أو وقود الطائرات أمرًا مسلمًا به، وهو الوقود الذي يستعمله محرك الاحتراق الداخلي في مركباتنا وسفننا وطائراتنا».

وأشار إلى حقيقة أن الطرق ومدرجات الإقلاع والهبوط في المطارات ومواقف السيارات التي تشكل جزءًا من تنقلاتنا اليومية أو التي تأخذنا في إجازة، مغطاة بمواد مركبة تتكون من البيتومين، وهو منتج مشتق من النفط.

كما تحتوي إطارات السيارة أو الطائرة أو الدراجة التي نستعملها على مطاط صناعي مصنوع من منتجات مشتقة من النفط.

قائمة الأجهزة اليومية المشتقة من النفط، والتي نراها أمرًا مسلمًا به تشمل معجون الأسنان، ومزيل العرق، والصابون، والكاميرات، وأجهزة الكمبيوتر، والمفروشات، والأواني الفخارية، والعدسات اللاصقة، والأطراف والقلوب الصناعية، الحقن، والألواح الشمسية، وأنواع كثيرة من الأدوية وأكثر من ذلك بكثير.

تحديات لتلبية الطلب على الطاقة

أكد أمين عام أوبك -في مقاله- أن التحدي الكبير الذي يواجهه العالم هو تلبية نمو الطلب، ومعالجة فقر الطاقة، وضمان أمن الطاقة، وبطبيعة الحال، خفض الانبعاثات بما يتماشى مع اتفاق باريس.

وهو الأمر الذي يتطلب تعاونًا عالميًا، واستعمال كل أنواع الطاقة والتقنيات، والاستثمار على نطاق غير مسبوق، وفق الغيص.

بالنسبة لصناعة النفط وحدها، أشار أمين عام أوبك إلى أنه من المتوقع أن تبلغ الاستثمارات التراكمية 12.1 تريليون دولار في المدّة حتى عام 2045. ومع ذلك، كانت المستويات السنوية الأخيرة أقل بكثير من المتطلبات السنوية، مع تباطؤ الصناعة، وجائحة فيروس كورونا، وتقليل البعض من أهمية النفط، والتركيز المتزايد على القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة. وشدد هيثم الغيص على أن نقص الاستثمار يعرض للخطر نظام الطاقة بأكمله، الذي نراه أمرًا مسلمًا به.

ويوضح الرسم البياني التالي -الذي أعدّته منصة الطاقة المتخصصة- استثمارات النفط والغاز في العالم منذ عام 2015

كما أوضح أمين عام أوبك أنه يجب أن يسير أمن الطاقة للجميع وإزالة الكربون جنبًا إلى جنب؛ مؤكدًا أن أعضاء أوبك مصممون على القيام بدورهم في ضمان تلبية احتياجات العالم من الطاقة، بطرق تستمر في تقليل البصمة البيئية لهذه الصناعة. وأشار إلى أنهم يستثمرون في قدرات التنقيب والإنتاج، وعمليات التكرير والنقل؛ كما يقومون بتعبئة التقنيات النظيفة والخبرات البشرية للمساعدة في إزالة الكربون من الصناعة.

وأوضح الغيص أن أعضاء أوبك يقومون باستثمارات كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة وقدرة الهيدروجين، واحتجاز الكربون واستعماله وتخزينه، وغيرها من التقنيات، فضلًا عن تعزيز الاقتصاد الدائري للكربون لتحسين الأداء البيئي العام.

وترى أوبك أن التحدي الذي يواجه العالم يجب تشخيصه بدقة؛ إذ يتعلق الأمر بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وليس بالسرد المضلل المتمثل في استبدال مصدر للطاقة بمصدر آخر.

وقال الغيص: «نحن بحاجة إلى نهج عملي وواقعي في التعامل مع التحدي المناخي».

شكراً